المشهد السياسي- الحزبي الداخلي

أنطوان شلحت

مدخل

شهدت إسرائيل، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، انتخابات عامة مبكرة أخرى (للكنيست الـ ١٩)، بعد أن كان العام ٢٠١٢، على مستوى المشهد السياسي- الحزبي، عام الحديث عن الانتخابات المبكرة بامتياز، وتم خلاله إطلاق مبادرتين قانونيتين في هذا الشأن، أُجهضت الأولى (في شهر أيار) بواسطة إقامة حكومة وحدة وطنية برئاسة بنيامين نتنياهو نتيجة انضمام حزب كاديما إليها بعد أن فاز عضو الكنيست شاؤول موفاز بمنصب رئيس هذا الحزب خلفًا لتسيبي ليفني، ونجحت المبادرة الثانية في تحديد الموعد الذي جرت فيه الانتخابات، وذلك عقب انسحاب كاديما من الحكومة بعد مرور سبعين يومًا على انضمامه إليها.

شهدت إسرائيل، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، انتخابات عامة مبكرة أخرى.

وتلقى تحالف «الليكود- بيتنا» (بين حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا») بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو صفعة مدوية من جمهور الناخبين، أدّت إلى خسارة هذين الحزبين ربع قوتهما، وفوزهما معًا بكتلة تشكل ربع الكنيست، وإلى تحطم الشعار الذي رفعه هذا التحالف خلال الحملة الانتخابية وهو: «رئيس حكومة قوي وحزب كبير». مع ذلك ظل نتنياهو الأوفر حظًا لتأليف الحكومة الإسرائيلية المقبلة، ولأن يتولى منصب رئيس الحكومة للمرة الثالثة، غير أن تلك الصفعة تسبّبت بنشوء عراقيل كثيرة في سياق تأليف الحكومة، سوف تؤثر فيها في المستقبل.

تلقى تحالف «الليكود- بيتنا» بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو صفعة مدوية من جمهور الناخبين.

سيقدم هذا الفصل قراءة في نتائج هذه الانتخابات، وما تحمله من دلالات، وما تحيل

إليه من تداعيات.

كما أنه سيتطرّق إلى أداء الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايتها خلال عامها الرابع، والدوافع التي أدّت إلى تأليف حكومة الوحدة الوطنية بين الليكود وكاديما وإلى فشل هذه الحكومة، وإلى أسباب تقديم الانتخابات.

وسيتوقف عند الاصطفاف الحزبي عشية الانتخابات، وعند أبرز القضايا التي دارت المعركة الانتخابية عليها، والمواقف التي ميّزت شتى الأحزاب والقوى السياسية.

وسيحاول أن يرسم الخيارات المطروحة أمام إسرائيل بعد هذه الانتخابات، وأسلسًا بالارتباط مع سياسة الحكومة الداخلية، التي كانت العامل الأهم في وضع حدّ لحكومة إسرائيلية أخرى قبل إتمام ولايتها القانونية.

أسفرت النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية، عن فوز معسكر اليمين، الذي يتألف من تحالف «الليكود - بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، بـ ٤٣ مقعدًا

أبرز نتائج انتخابات ٢٠١٣

أسفرت النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية، بحسب ما نشرتها لجنة الانتخابات المركزية في ٢٠١٣/١/٢٤، عن فوز معسكر اليمين، الذي يتألف من تحالف «الليكود – بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، بـ ٤٣ مقعدًا في الكنيست الـ ١٩، إذ فاز الأول بـ ٣١ مقعدًا، والثاني بـ ١٢ مقعدًا.

في المقابل، فاز «معسكر أحزاب الوسط – اليسار» الذي يتألف من حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، وحزب العمل، وحزب «هتنوعا» (الحركة)، وحزب ميرتس، وحزب كاديما، بـ ٤٨ مقعدًا، توزعت على النحو التالي: «يش عتيد» – ١٩ مقعدًا؛ العمل – ١٥ مقعدًا؛ «هتنوعا» – ٦ مقاعد؛ ميرتس – ٦ مقاعد؛ كاديما – مقعدان.

فاز «معسكر أحزاب الوسط - اليسار» بـ ٤٨ مقعدًا، توزعت على: «يش عتيد» - ١٩ مقعدًا؛ العمل - ١٥ مقعدًا؛ «هتنوعا» - ٦ مقاعد؛ ميرتس - ٦ مقاعد؛ كاديما - مقعدان.

وفاز حزبا الحريديم– شاس ويهدوت هتوراه– بـ ١٨ مقعدًا، منها ١١ مقعدًا للأول، و٧ مقاعد للثاني.

وفازت الأحزاب العربية بـ ١١ مقعدًا، منها ٤ مقاعد للقائمة الموحدة – العربية للتغيير، و٤ مقاعد للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و٣ مقاعد للتجمع الوطني الديمقراطي[١].

وبلغت نسبة التصويت الإجمالية في هذه الانتخابات ٨ر٦٧٪، وهي نسبة تفوق بـ ١٪ نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٩، وتُعتبر أعلى نسبة مشاركة منذ العام ١٩٩٩.

عدد المتدينين اليهود بين أعضاء الكنيست المنتخبين يصل إلى الثلث، ارتفاع التمثيل النسائي بأربع نائبات قياسًا بدورة الكنيست السابقة.

كما تبين من النتائج النهائية أن عدد المتدينين اليهود بين أعضاء الكنيست المنتخبين يصل إلى الثلث، إذ إنه إضافة إلى ١١ عضو كنيست عن حزب شاس، و٧ أعضاء عن كتلة يهدوت هتوراه، هناك ١٧ عضو كنيست ينتمون إلى التيار الديني – الصهيوني.

كذلك أظهرت النتائج ارتفاع التمثيل النسائي بأربع نائبات قياسًا بدورة الكنيست السابقة، ووصل عددهن في الكنيست الحالي إلى ٢٧ نائبة.

وهناك تسعة أعضاء كنيست كانوا يعملون كصحافيين وإعلاميين، وكذلك رئيسان سابقان لهيئة أركان الجيش، ورئيسان سابقان لجهاز الأمن العام (الشاباك).

تسعة أعضاء كنيست كانوا يعملون كصحافيين وإعلاميين

وبرأي أبرز المحللين، فإن أهم نتيجة لهذه الانتخابات من ناحية تأثيرها في سياسة الحكومة مستقبلاً، تكمن في تراجع قوة كتلة أحزاب اليمين، وبخاصة الانخفاض الكبير في قوة «الليكود – بيتنا»، والصعود الكبير لحزب «يش عتيد» بزعامة يائير لبيد.

ففي انتخابات العام ٢٠٠٩، حصلت أحزاب اليمين على ٦٥ مقعدًا وكانت لها أغلبية واضحة في الكنيست. أمّا في هذه الانتخابات فقد حصلت كتلة أحزاب اليمين: «الليكود – بيتنا»، و«البيت اليهودي»، وشاس، ويهدوت هتوراه، على ٦١ مقعدًا، وهو ما يعني أغلبية زائد مقعد واحد فقط. وخسر تحالف «الليكود – بيتنا» ١١ مقعدًا، أي نحو ربع قوته، وانخفض من ٤٢ مقعدًا في الكنيست المنتهية ولايته إلى ٣١ مقعدًا في الكنيست الجديد. كما خسر الليكود ٧ مقاعد لمصلحة شركائه في اليمين – خمسة مقاعد ذهبت إلى «البيت اليهودي»، واثنان ذهبا إلى يهدوت هتوراه، وأربعة إلى أحزاب خارج كتلة اليمين. ورأى بعضهم أن هذا التراجع لليمين يدحض الافتراضات التي تحدثت عن تحوّل الجمهور الإسرائيلي في اتجاه اليمين. في المقابل حصل حزب «يش عتيد»، الذي لم يكن موجوداً قبل عام، على تسعة عشر مقعدًا، وهذا إنجاز لم يسبق له مثيل في تاريخ أحزاب الوسط في إسرائيل.[٢]

تكمن أهم نتيجة لهذه الانتخابات من ناحية تأثيرها في سياسة الحكومة مستقبلاً، في تراجع قوة كتلة أحزاب اليمين، والصعود الكبير لحزب «يش عتيد»

ولا شك في أن ثمة انعكاسات عديدة لهذه المعطيات، نذكر منها:

- أولاً، أن قدرة كتلة اليمين على الدفع قدمًا بجدول أعمالها السياسي باتت محدودة، والمقصود مواصلة الاستيطان في جميع أنحاء الضفة الغربية، والدفاع عن بقاء البؤر الاستيطانية غير القانونية والسعي لشرعنتها، ومنع نشوء دولة فلسطينية. كما ستتراجع قدرة هذه الكتلة في مجالات داخلية معينة، مثل التضييق على عمل المحكمة العليا، وفرض القيود على نشاط منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.
- ثانيًا، ضعف مكانة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، جرّاء تحميله مسؤولية الخسارة التي مني بها حزبه في الانتخابات وتراجع عدد مقاعد الليكود في الكنيست. وهذا من شأنه أن يلحق الضرر بحرية عمله، ولا سيما في مجال التعيينات في الحكومة مستقبلاً، وكذلك فيما يتعلق بالخطوات التي سيتخذها في المجال السياسي، وبخاصة في ظل الطابع اليميني المتشدد لمثلي حزب الليكود في الكنيست.
- ثالثًا، بروز الوزن الكبير لحزب «يش عتيد» في القرارات السياسية والأمنية في المستقبل.[٣]

باتت قدرة كتلة اليمين على الدفع قدمًا بجدول أعمالها السياسي محدودة، وضعفت مكانة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، جرّاء تحميله مسؤولية الخسارة التي مني بها حزبه.

وثمة نقطة أخيرة يمكن الإشارة إليها فيما يتعلق بتركيبة الكنيست المنتخب، وهي أنه في معسكر اليمين الحالي، هناك كتلتان تتألفان من قائمة مشتركة بين حزبين هما: كتلة «الليكود ـ بيتنا»، والتي تتألف من ٢٠ مقعدًا لحزب الليكود و١١ مقعدًا لحزب «إسرائيل بيتنا» (بزعامة أفيغدور ليبرمان)؛ وكتلة «البيت اليهودي» المؤلفة في الواقع من ٨ مقاعد لحزب «البيت اليهودي» (المفدال الجديد)، و٤ مقاعد لحزب «تكوما» («الاتحاد الوطني»). ويمكن القول إن احتمال حدوث انشقاق في هاتين الكتلتين في المستقبل، أمر قائم على الدوام، ويحتاج إلى ثلث أعضاء الكتلة، وعمليًا فإن كل حزب من أحزاب هاتين الكتلتين يملك الثلث المطلوب.

كان حزب «يش عتيد» برئاسة الإعلامي يائير لبيد، «نجم» هذه الانتخابات و«مفاجأتها» من دون منازع، إثر تمكنه من الفوز بمكانة الحزب الثاني من حيث عدد المقاعد في الكنيست الجديد.

وكان حزب «يش عتيد» برئاسة الإعلامي يائير لبيد، «نجم» هذه الانتخابات و«مفاجأتها» من دون منازع، إثر تمكنه من الفوز بمكانة الحزب الثاني من حيث عدد المقاعد في الكنيست الجديد.

ووفقًا لعدة تحليلات، يعود الفوز الاستثنائي الذي حققه حزب «يش عتيد» في الانتخابات إلى عدد من العوامل، بينها حملة الاحتجاج الاجتماعية (التي اندلعت في صيف ٢٠١١)، وعدم وجود حزب وسط آخر قوي. كما برز بوضوح عنصر آخر هو تصويت عدد من الشخصيات التي تنتمي إلى اليمين، وآخرين من الجمهور اليميني، لمصلحة هذا الحزب. ولم يكن هذا بالأمر المفاجئ، ففي المعركة الانتخابية بقي هذا الجمهور اليميني من دون حزب يشعر بأنه يمثله، ولا سيما بعد أن طرد الليكود، الحزب القومي الليبرالي، من صفوفه، جميع الذين يمثلون التيار الليبرالي، وحلّ محلهم في المناصب العالية المرشحون المؤيدون للقوانين التشريعية المعادية للديمقراطية، من الذين يشددون على أهمية الطابع اليهودي للدولة. وكأن هذا لم يكن كافيًا، فإن التحالف بين الليكود و«إسرائيل بيتنا» جعل كل مَن ينتخب الليكود ينتخب حكمًا أفيغدور ليبرمان وزملاءه من «إسرائيل بيتنا» الذين تقدموا باقتراح قوانين «الولاء»، وطالبوا بإنشاء لجان تحقيق على الطريقة المكارثية ضد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان التي اتهمها ليبرمان بـ «العمالة للإرهاب». [٤]

ومن هنا التوقعات بأن يكون هناك وزن كبير لهذا الحزب في القرارات السياسية والأمنية في المستقبل. لكن المشكلة أن مواقف هذا الحزب ومواقف زعيمه في المجالات السياسية ـ الأمنية، سواء فيما يتعلق بالعملية السياسية مع الفلسطينيين، أو بالمسألة الإيرانية، ليست واضحة تمامًا. فقد ركز الحزب وزعيمه لبيد خلال المعركة الانتخابية على المشكلات الداخلية، مثل المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة من خلال فرض الخدمة العسكرية على الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينيًا)، وفرض الخدمة الوطنية–المدنية على العرب، وتحسين وضع الطبقة الوسطى، ولم يوليا المشكلات السياسية اهتمامًا

مواقف «يش عتيد» ومواقف زعيمه في المجالات السياسية ـ الأمنية، ليست واضحة تمامًا.

حقيقيًا. ومن مجموع ١٩ عضوًا من الحزب في الكنيست هناك مَن ينتمي إلى يسار الوسط، وهناك أيضًا مَن ينتمي إلى يمين الوسط. وعلى الرغم من هذا، فإن الموقف المعلن للحزب وللبيد مؤيد لحل «الدولتين لشعبين»، ويدعم استئناف العملية السياسية في أسرع وقت.

ولا بُد من أن نشير إلى أن البرنامج الذي خاض «يش عتيد» الانتخابات على أساسه، احتل المجال الاقتصادي– الاجتماعي مركز الصدارة فيه، وحظي بحصة الأسد منه.

أما البرنامج السياسي– الأمني، الذي جاء في مرتبة متأخرة، فقد بدأ بالعبارات التالية: «إننا نؤمن بأن إسرائيل أقيمت بصفتها دولة قومية للشعب اليهودي، وينبغي لها أن تبقى دولة ذات أغلبية يهودية، وذات حدود قابلة للحماية». ثم أضاف: «علينا أن نسعى للعودة إلى مائدة المفاوضات، انطلاقا من نية التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين وفق مبدأ دولتين للشعبين، والذي ستبقى في إطاره كتل المستوطنات اليهودية الكبرى (في الضفة الغربية) ضمن حدود دولة إسرائيل. ونؤمن بأن لإسرائيل الحق الكامل في العمل من أجل أمنها وضد الإرهاب، بكل الوسائل ومن دون كوابح، وبأن الدولة الفلسطينية ينبغي أن تكون منزوعة السلاح».

وبرأي هذا الحزب، فإن التحديات الماثلة أمام إسرائيل عديدة وهي: الخطر النووي الإيراني، وصعود الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم في مصر ودول أخرى في أعقاب الهزة التي اجتاحت العالم العربي والحرب الأهلية المتواصلة في سورية، والإرهاب الإلكتروني، إضافة إلى الإرهاب الإسلامي وصعود حركة حماس في غزة، وحملة نزع الشرعية المرعبة التي تُشَن ضد إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة من قبل تحالف دنس يضم رجال الأكاديميا الذين يخونون دورهم الفكري الثقافي، وحركات راديكالية من اليسار ومن اليمين ولاساميين من الطراز العتيق والرديء، وهؤلاء جميعًا يحظون بتمويل من عائدات النفط الإسلامي.

كما يشدّد على أنه ليس شريكًا في «حملة الاتهام الذاتي» التي يشنها جزء من الجمهور الإسرائيلي واليهودي في مسألة السلام، وعلى أن الفلسطينيين، «لم يضيّعوا أبدا أي فرصة لتضييع الفرص» وردّوا، المرة تلو الأخرى، يد إسرائيل الممدودة إلى السلام![٥]

وحرص لبيد طوال المعركة الانتخابية على أن يؤكد ابتعاده عن اليسار الإسرائيلي، وصرّح عشرات المرات بأنه ليس يساريًا. وفور نشر النتائج شبه النهائية للانتخابات بادر إلى إعلان رفضه تشكيل «كتلة مانعة» في وجه حكومة يترأسها نتنياهو قائلاً: «لن أشارك في كتلة تضم حنين الزعبي» (النائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي)، وهكذا تنازل مسبقًا عن إمكان منع اليمين من تأليف الحكومة المقبلة.[٦]

ولا بُد من أن نشير إلى أن البرنامج الذي خاض «يش عتيد» الانتخابات على أساسه، احتل المجال الاقتصادي- الاجتماعي مركز الصدارة فيه.

حرص لبيد طوال المعركة الانتخابية على أن يؤكد ابتعاده عن اليسار الإسرائيلي، وصرّح عشرات المرات بأنه ليس يساريًا.

واعترف مرشحو حزبه بأن جزءًا أساسيًا من الذين اقترعوا لهم هو من أنصار اليمين، ومن الذين يراعون الشعائر الدينية، وحتى من المتدينين. ومعروف أن المرشح الثاني في قائمة الحزب هو الحاخام شاي بيرون، خريج «يشيفاة مركاز هراف»، التابعة لحركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية.[٧]

يتفق أبرز المحللين على أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية»

على صعيد آخر، يتفق أبرز المحللين على أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية» التي تنطوي على انسحابات من المناطق المحتلة، وتفكيك مستوطنات، في مقابل «وعود واهية من جانب الفلسطينيين والحصول على التأييد الدولي» [٨].

وقد كانت رئيسة «هتنوعا» تسيبي ليفني الوحيدة التي طرحت العملية السياسية، وحصدت نتيجة ذلك ستة مقاعد فقط، أمّا لبيد، ورئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، فلم يوليا المسألة اهتمامًا كبيرًا.

في موازاة ذلك، فإن الحملة الانتخابية التي نجحت فعلاً هي تلك التي ركزت على جدول الأعمال المتعلق بتحسين حياة المواطنين داخل إسرائيل.

الحملة الانتخابية التي نجحت فعلاً هي تلك التي ركزت على جدول الأعمال المتعلق بتحسين حياة المواطنين داخل إسرائيل.

ولم يكن لبيد وحده الذي ابتعد عن الحديث عن مستقبل الضفة الغربية، وركز على ضرورة تخفيض غلاء المعيشة وأسعار الشقق السكنية، وضرورة تطبيق المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة، بل إن هذا هو ما فعله أيضاً نفتالي بينيت، زعيم حزب «البيت اليهودي» الذي فاز بـ ١٢ مقعدًا، وزاد قوة اليمين الاستيطاني بنحو ضعفين.

ونوهت عدة تحليلات بأن «يش عتيد» لم يتعهد بتنفيذ أي إصلاحات اجتماعية، وإنما بدفع المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة. كما أنه لم يتعهد بمس أباطرة المال، وإنما بعدم مس الطبقة الوسطى، وعدم رفع نسبة الضرائب العامة.

وبرأي أحد هذه التحليلات، فإن مطالب «يش عتيد» تشكل القاسم المشترك بينه وبين حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، الذي يطالب هو أيضًا بالمساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة، وبعدم مس الطبقة الوسطى. ويضيف أن حملة الاحتجاج الاجتماعية هي التي فرضت التغيير على الخطاب العام في إسرائيل، وجعلته يركز على القضايا الداخلية– المدنية، وأدت إلى إزاحة المشكلات القومية. لكن لا يعني ذلك أن المشكلات العويصة الماثلة أمام إسرائيل ستختفي، وفي طليعتها الأزمة الاقتصادية العالمية، والهزة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، وأزمة البرنامج النووي الإيراني.[٩]

لوحظ في سياق المعركة الانتخابية أن هناك تصاعدًا في مكانة المستوطنين ونفوذهم.

كما لوحظ في سياق المعركة الانتخابية أن هناك تصاعدًا في مكانة المستوطنين ونفوذهم. ولم ينعكس هذا في اتساع شعبية حزب «البيت اليهودي» وفي علو مكانته فحسب، وإنما انعكس أيضًا في تعزيز سيطرتهم على الليكود الذي أصبح «أكثر استيطانيًا» بلغة أحد

المعلقين، ونجاحهم في احتلال مرتبات متقدمة في قائمة «الليكود- بيتنا»، وفي واقع فرض «التعاطف» مع أجندتهم على الأحزاب الصهيونية جميعها.

وينطوي التحالف الذي تم عقده بعد الانتخابات بين حزبي «يش عتيد» و«البيت اليهودي» في كل ما يتعلق بشروط الانضمام إلى الحكومة الجديدة على تصاعد نفوذ المستوطنين في الحياة الإسرائيلية العامة.

ومن النتائج البارزة الأخرى للانتخابات يجب الإشارة إلى ما يلي:

أولاً، أن حزب ميرتس استطاع أن يضاعف عدد مقاعده (من ٣ إلى ٦ مقاعد)، وخاض معركة تركزت على شعار أن ميرتس هو الحزب اليساري الوحيد الذي يفتخر بكونه يساريًا، ولذا يجب على جميع اليساريين التصويت له. وعلى الرغم من التساوي في عدد المقاعد بين ميرتس وحزب «هتنوعا» بزعامة ليفني، ستة مقاعد لكل منهما، فإن ميرتس تمكن من أن ينتقم من ليفني التي أخذت منه ٣ مقاعد في انتخابات ٢٠٠٩ .[١٠] وجعلت هذه النتيجة بعض المحللين يؤكد أنه كان من المبكر إعلان موت اليسار الإسرائيلي، إذ ثبت أن في إسرائيل يسارًا حقيقيًا لا يحب المداهنة ولا يخجل من النضال من أجل السلام والدفاع عن حقوق الأفراد، ويتحدث من دون خوف ويقول كلامًا حادًا وواضحًا. وقد بات لهذا اليسار اليوم زعيمة هي زهافا غالئون التي أثبتت أنه من خلال استخدام الوسائل الصحيحة، ومن دون مناورات قذرة، يمكن مضاعفة قوة ميرتس، واستعادة دعم نحو ١٠٠ ألف مؤيد للحزب.[١١]

استطاع حزب ميرتس أن يضاعف عدد مقاعده (من ٣ إلى ٦ مقاعد).

ثانيًا، أن حصول حزب العمل بزعامة يحيموفيتش على ١٥ مقعدًا، كان نتيجة بعيدة عن التوقعات التي برزت في بداية الحملة الانتخابية، قبل دخول ليفني إلى السباق الانتخابي، والتي كانت تشير إلى إمكان حصول الحزب على ٢٢ مقعداً. لكن ليفني لا تتحمّل وحدها المسؤولية عن ذلك، بل إن مَن يتحملها أيضًا هو الحملة الانتخابية التي خاضتها يحيموفيتش ولم تحفّز الناخبين أو تحمّسهم. [١٢] وأشار أحد المحللين إلى أن حزبي العمل والليكود هما الخاسران الأكبران في هذه الانتخابات، لكن نظرًا إلى أن الليكود هو الذي سيشكل الحكومة المقبلة فإن خسارته تظل أخف وطأة من خسارة العمل.[١٣]

كان حصول حزب العمل بزعامة يحيموفيتش على ١٥ مقعدًا، نتيجة بعيدة عن التوقعات التي برزت في بداية الحملة الانتخابية.

ثالثًا، بقي نحو ربع مليون ناخب من دون تمثيل في الكنيست الـ ١٩، نظرًا إلى أنهم صوتوا لأحزاب لم تتمكن من تجاوز نسبة الحسم (٢٪). ويرى أحد الباحثين أن نسبة الأصوات التي تم هدرها في هذه الانتخابات قد وصلت ذروة جديدة، وبلغت ٧٪ .[١٤]

بقي نحو ربع مليون ناخب من دون تمثيل في الكنيست الـ ١٩

وبحسب نتائج «مؤشر السلام الإسرائيلي» لشهر كانون الثاني ٢٠١٣، فإن ٥١٪ من الناخبين أكدوا أن ما حسم تصويتهم هو برامج الأحزاب المتعلقة بالقضايا الداخلية، ولا سيما القضايا الاقتصادية- الاجتماعية، وقضية العلاقة بين الدولة والدين، بينما بلغت

نسبة الذين حسموا تصويتهم بناء على برامج الأحزاب المتعلقة بموضوعات السياسة الخارجية والأمنية ٨ر٢٢٪ فقط.

وبلغت نسبة المهتمين بالقضايا الداخلية بين صفوف المصوتين لحزب «يش عتيد» ٨٠٪، بينما بلغت نسبتهم بين صفوف المصوتين لحزب العمل ٦٥٪.

وقال ٦٥٪ من الناخبين اليهود إن أداء الحكومة المنتهية ولايتها فيما يتعلق بموضوع سد الفجوات الاجتماعية كان سيئًا جدًا أو سيئًا، بينما قال ٦٤٪ منهم أن أداء الحكومة فيما يتعلق بدفع غاية المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة كان سيئًا.

في المقابل أكد ٤٢٪ من هؤلاء الناخبين أن أداء الحكومة في المجالين السياسي والأمني كان جيدًا، وأكد ٣٤٪ أن أداءها كان متوسطًا، بينما أكد ٢٠٪ أن أداءها كان سيئًا.[١٥]

وبسبب النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات تعالت مرة أخرى الأصوات التي تطالب بتغيير أسلوب الحكم، بما يتيح إمكان ضمان ما يلي: أولا، أن تكون الحكومة، بغض النظر عن تركيبتها، قادرة على أن تحكم وعلى أن تقود الشعب الإسرائيلي وفقاً لرؤيتها ورؤية الجمهور الذي انتخبها؛ ثانيًا، وضع حدّ للابتزاز الذي تمارسه مجموعات متطرفة تقوم بشل قدرة الحكومة على الحكم وعلى اتخاذ القرارات؛ إذ لا يمكن أن تكون الحكومة المنتخبة رهينة في أيدي أطراف سياسية هامشية، بحيث يصبح شاغلها الأساس المحافظة على بقائها السياسي.

٥١٪ من الناخبين أكدوا أن ما حسم تصويتهم هو برامج الأحزاب المتعلقة بالقضايا الداخلية

وأعلنت ثلاث هيئات ناشطة من أجل تغيير أسلوب الحكم، وهي جمعية «يش سيكوي» (يوجد احتمال)، و«المركز من أجل تدعيم المواطن»، وجمعية «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية»، أنها بلورت مشروع قانون خاص في هذا الشأن يتضمن البنود التالية: ١- رفع نسبة الحسم إلى ٤٪؛ ٢- إقرار أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس الكتلة الأكبر؛ ٣- دمج عنصر الانتخابات الإقليمية؛ ٤- إقرار أغلبية خاصة لحل الكنيست؛ ٥- تقييد عدد الوزراء وتبني القانون النرويجي الذي يقضي باستقالة الوزراء من عضوية الكنيست.[١٦]

تأثير ضعف اليمين على سياسة إسرائيل مستقبلاً

ظهر أول المؤشرات على احتمال أن تتأثر سياسة إسرائيل الخارجية من ضعف اليمين، من خلال تصريح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أنه ما زال ملتزمًا بما ورد في الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان (في حزيران ٢٠٠٩) فيما يتعلق بـ «حلّ الدولتين».[١٧]

وسبق أن أشرنا في التقارير السابقة إلى أنه حتى ذلك الخطاب، اعتقد نتنياهو أن إقامة «دولة فلسطينية» من شأنها أن تشكل خطرًا على «المشروع الصهيوني». لكنه

في الخطاب لمح إلى أن الثابت في تفكيره هو نظرته إلى ما يشكل تهديدًا أمنيًا لوجود إسرائيل، واقترب من فكرة أن الطرفين قد يختلفان حول طبيعة «حل الدولتين»، بما في ذلك قضيتا القدس والحدود النهائية، لكن مبدأ إنشاء كيانين سياسيين واحد للإسرائيليين والآخر للفلسطينيين هو بمثابة خيار مفضل لأسباب متنوعة، منها الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية، وتحريرها من الأعباء الاقتصادية و«الأخلاقية» داخليًا، والتخلص من وضع تكون فيه منبوذة من طرف المجتمع الدولي، وتنفيس عداء المحيط العربي.

غير أن هذا «الخيار» بقي في الثلاجة طوال فترة حكومته المنتهية ولايتها، وادعى أن سبب ذلك يعود إلى ضيق حيّز المناورة الذي كان مُتاحًا أمامه، في ظل تركيبتها اليمينية الصرفة.

وتلوح الآن احتمالات كبيرة بأن يتسع نطاق هذا الحيّز أمامه، وذلك في ضوء التوقعات بأن تشمل حكومته المقبلة جهات لديها اهتمام خاص بالاتصالات السياسية مع الفلسطينيين، مثل حزب «يش عتيد»، وحزب «هتنوعا»، وربما حزب كاديما أيضًا.

مع ذلك، فإن ما يبقى في الخلفية هو أن مقاربة نتنياهو العامة ما زالت مؤسسة على قاعدة فحواها أن الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني هو «نزاع غير قابل للحل».

وهذا ما عبّر عنه حليفه الأقرب، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، بقوله إن إسرائيل على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين من دون أي شروط مسبقة، لكنه في الوقت نفسه أكد أنه يستحيل التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ولذا يجب على إسرائيل أن تستمر في إدارة الصراع معهم، وأن أقصى ما يمكن التوصل إليه في المرحلة الحالية هو اتفاق مؤقت طويل الأمد.[١٨]

ويبدو أن الحكومة المقبلة ستجد نفسها، في ما يتعلق بالسياسة الخارجية إزاء الصراع، أمام خيارين:

- الأول، الاستمرار في الأسلوب الذي استخدمته الحكومة المنتهية ولايتها على مدار الأعوام الأربعة الأخيرة، وفحواه الجمود السياسي، ومواصلة سياسة البناء في مستوطنات الضفة الغربية، والمعارضة الصارمة لإقامة دولة فلسطينية؛
- الثاني، تغيير توجّهها هذا إلى ناحية تحريك العملية السياسية من خلال استئناف المفاوضات.

وتشير تحليلات كثيرة إلى أن ثمة قناعة داخل حزب الليكود بأن نتنياهو لن يجنح نحو الخيار الفلسطيني، ومن هنا يبقى الخيار الحقيقي المتاح أمامه هو تغيير الواقع على صعيد الحياة المدنية، ولا سيما فيما يتعلق بتجنيد الحريديم في صفوف الجيش الإسرائيلي، أو في إطار الخدمة الوطنية– المدنية. وهو أمر ملزم له أيضًا في ضوء وجود

ما زالت مقاربة نتنياهو العامة مؤسسة على قاعدة فحواها أن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو «نزاع غير قابل للحل».

تشير تحليلات كثيرة إلى أن ثمة قناعة داخل حزب الليكود بأن نتنياهو لن يجنح نحو الخيار الفلسطيني، ومن هنا يبقى الخيار الحقيقي المتاح أمامه هو تغيير الواقع على صعيد الحياة المدنية.

قرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن.

على صعيد آخر، ثمة تأكيدات أن أهم تحدّ سيواجهه رئيس الحكومة المقبل كامن في الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي الضغط الذي تمارسه الدول الأوروبية من أجل إحراز تقدم على صعيد القضية الفلسطينية. لكن تشكيلة أية حكومة تشي بأن القرارات المصيرية المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية لن تُحسم مرة أُخرى، وبأن المعركة السياسية التي ستدور لن تسمح باتخاذ خطوات بعيدة المدى، وسيكون رئيس الحكومة المقبل مضطرًا إلى أن يختار بين المحافظة على بقائه السياسي واستقرار حكومته، أو بين اتخاذ خطوات سياسية لن تسمح له بالبقاء في الحكم.

مع ذلك، فإن الأمر الأكيد هو أن تسبب الانتخابات بإضعاف مكانة نتنياهو، وبعجز حزب العمل عن احتلال مكانة الحزب الثاني، في موازاة تسببها بإبراز حزب «يش عتيد»، يشكل دليلاً واضحًا على عدم رضا الإسرائيليين عن الخيارات المطروحة أمامهم.

الاصطفاف الحزبي قبل الانتخابات

تبيّن لدى إغلاق باب الترشيح للانتخابات العامة في إسرائيل، في يوم ٢٠١٢/١٢/٦، أن هناك ٣٢ قائمة ستخوض انتخابات الكنيست الـ ١٩، بينها ١٠ قوائم قديمة

تبيّن لدى إغلاق باب الترشيح للانتخابات العامة في إسرائيل، في يوم ٢٠١٢/١٢/٦، أن هناك ٣٢ قائمة ستخوض انتخابات الكنيست الـ ١٩، بينها ١٠ قوائم قديمة وممثلة في الكنيست المنتهية ولايته، و٢٢ قائمة جديدة بعضها سبق أن خاض الانتخابات السابقة (في العام ٢٠٠٩)، لكنه لم ينجح في تجاوز نسبة الحسم المطلوبة كي يُمثل في الكنيست (٢٪).

وغداة تقديم القوائم نشرت صحيفة «معاريف» (٢٠١٢/١٢/٧) نتائج استطلاع للرأي العام أجرته قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية بعد إعلان عضو الكنيست عمير بيرتس، قبل ساعات من إغلاق قوائم الترشيح للأحزاب المتنافسة، استقالته من حزب العمل وانضمامه إلى الحزب الجديد الذي أنشأته تسيبي ليفني– «هتنوعا»– واستقطبت من خلاله ٧ أعضاء كنيست انشقوا عن حزب كاديما، فضلا عن الرئيس الأسبق لحزب العمل عمرام متسناع. وأعلن بيرتس أنه قرر الانشقاق عن العمل على خلفية رفض رئيسة الحزب شيلي يحيموفيتش، حتى ذلك الوقت، التعهد بعدم الانضمام إلى حكومة قد يشكلها رئيس الحكومة نتنياهو بعد الانتخابات العامة.

وقد أظهرت نتائج هذا الاستطلاع أن انقسام «أحزاب الوسط– اليسار» إلى أربعة أحزاب (هي العمل، وهتنوعا، ويش عتيد، وميرتس)، وتأكيد أعضاء حزب «عتسماؤوت» (استقلال)– بعد إعلان مؤسسه وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في يوم ٢٠١٢/١١/٢٦ أنه قرر اعتزال الحياة السياسية– أن حزبهم لن يخوض الانتخابات

المقبلة عقب اعتزال رئيسه، سيؤديان إلى فوز ساحق لليمين والأحزاب الحريدية.

كما أظهرت استطلاعات أخرى للرأي العام في إسرائيل نُشرت في الفترة نفسها أن أغلبية ساحقة من الإسرائيليين ترجح إعادة انتخاب رئيس الحكومة نتنياهو لولاية أخرى، وبخاصة في إثر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بينه وبين رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ليبرمان بشأن خوض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة باسم «الليكود- بيتنا».

وقال ٨١ بالمئة من المشتركين في استطلاع نشرته صحيفة «هآرتس»، في يوم ٢٠١٢/١٢/٩، إن نتنياهو هو الذي سيشكل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، فيما قال ٦ بالمئة إن رئيسة حزب «هتنوعا» ليفني ستشكل الحكومة، واعتبر ٤ بالمئة أن رئيسة حزب العمل يحيموفيتش ستشكل الحكومة.

واعتبر ٦٤ بالمئة أن نتنياهو هو الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة المقبلة، بينما قال ٢٤ بالمئة إن ليفني هي الأنسب، وقال ١٧ بالمئة إن يحيموفيتش هي الأنسب.

كما بينت هذه الاستطلاعات ازدياد قوة التحالف بين الحزبين اليمينيين المتطرفين «البيت اليهودي» و«الاتحاد الوطني» بزعامة الرئيس السابق لمجلس المستوطنات في الضفة الغربية نفتالي بينيت. وقد حرص بينيت على أن يقوم ثلاثة حاخامين، برئاسة الحاخام دوف ليئور، باختيار المرشحين في القائمة الموحدة. وللعلم فالحاخام ليئور هو صاحب فتوى اعتبر فيها السفّاح باروخ غولدشتاين (الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل العام ١٩٩٤) في مرتبة أسمى من مرتبة الضحايا اليهود في المحرقة النازية، كما أصدر فتوى تجيز قتل إسحق رابين، ووقف من وراء عصابة «التنظيم الإرهابي اليهودي السري» التي ارتكبت جرائم قتل ضد الفلسطينيين.

حرص بينيت على أن يقوم ثلاثة حاخامين، برئاسة الحاخام دوف ليئور، باختيار المرشحين في القائمة الموحدة.

من ناحية أخرى، شكلت عودة ليفني إلى الحياة السياسية، في معظم التحليلات الإسرائيلية، مناسبة لتوكيد أمرين:

- أولاً، أنه يمكن النظر إليها باعتبارها بديلاً عن نتنياهو في «معسكر الوسط- اليسار»، وذلك خلافًا لكل من رئيسة العمل يحيموفيتش، ورئيس «يش عتيد» لبيد، اللذين بدا حتى ذلك الحين أنهما يخوضان حملتهما الانتخابية من أجل هدف واحد، هو أن يكون كل منهما وزيرًا في حكومة نتنياهو المقبلة.
- ثانيًا، أن ليفني تعيد الموضوع السياسي إلى مركز جدول الأعمال العام في إسرائيل، فقد أكدت في المؤتمر الصحافي الذي عقدته لإعلان قرارها العودة إلى الحياة السياسية ضرورة السعي للتوصل إلى السلام مع الفلسطينيين (من خلال استئناف المفاوضات، لا أكثر). وأكد البعض أن الموضوع السياسي

بات أكثر حيوية في إثر نتائج الانتخابات الداخلية في حزب الليكود التي أسفرت عن اختيار قائمة أكثر يمينية. في الوقت نفسه أشير إلى أنه ما زال هناك شك كبير في أن يتمكن «معسكر الوسط – اليسار» مع الأحزاب العربية من الفوز بأغلبية مقاعد الكنيست الـ ١٩، ولذا فإن المهمة الأكبر التي يواجهها هذا المعسكر حتى موعد الانتخابات هي محاولة استقطاب أكثر ما يمكن من أصوات معسكر اليمين من أجل إحداث تغيير في ميزان القوى الحزبي، وهي مهمة صعبة للغاية. [١٩]

وأسفرت الانتخابات التمهيدية في حزب العمل لاختيار قائمته الانتخابية، التي جرت في ٢٠١٢/١١/٢٩، عن شمل وجوه شابة وقياديين من حملة الاحتجاجات الاجتماعية في الأماكن الأولى، غير أن يحيموفيتش نجحت في استبعاد مرشحين يساريين، أبرزهم سكرتير حركة «السلام الآن» ياريف أوبنهايمر.

وكان من المفروض بموجب نتائج هذه الانتخابات أن تحتل يحيموفيتش المكان الأول في القائمة، ويليها أعضاء الكنيست إسحق هرتسوغ، وعمير بيرتس (الذي انشق عن الحزب في وقت لاحق)، وإيتان كابل. واحتلت المكان الخامس الإعلامية اليسارية ميراف ميخائيلي، وهي وجه جديد في الحلبة السياسية، وذلك على الرغم من عدم دعم يحيموفيتش لها. ووصل إلى المكان السادس في القائمة عضو الكنيست القديم بنيامين بن إليعازر، الذي تشير التوقعات إلى أنه يسعى من وراء انتخابه مجددًا للكنيست إلى المنافسة على منصب رئيس الدولة الإسرائيلية، ويليه السكرتير العام لحزب العمل، حيليك بار، ثم العميد في الاحتياط عومر بار– ليف، نجل الرئيس الأسبق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي حاييم بار– ليف. واحتلت المكان التاسع ستاف شابير، وهي إحدى القياديات الشابات للاحتجاجات الاجتماعية، ويليها عضو الكنيست أفيشاي برافرمان. ووصل إلى المكان الـ١١ أريئيل مرغليت، ويليه إيتسيك شمولي، وهو أحد قادة الاحتجاجات ورئيس اتحاد الطلبة الجامعيين السابق، ثم الصحافي ميكي روزنتال، وبعده ميخال بيران، التي كانت تعمل مساعدة برلمانية ليحيموفيتش، ثم عضو الكنيست نحمان شاي، الذي انتقل من حزب كاديما إلى العمل، ويليه ضابط الشرطة المتقاعد موشيه مزراحي، الذي كان قائد شعبة التحقيقات في الشرطة. ووصل إلى المكان الـ ١٨ عضو الكنيست غالب مجادلة، وتليه عضو الكنيست العربية السابقة ناديا حلو، كما وصلت إلى المكان الـ ٢٠ عضو الكنيست نينو أبسدازا التي انتقلت من حزب كاديما إلى العمل وهي معروفة بمواقفها التقدمية. ولم ينجح ياريف أوبنهايمر سكرتير حركة «السلام الآن» المناهضة للاحتلال

أسفرت الانتخابات التمهيدية في حزب العمل عن شمل وجوه شابة وقياديين من حملة الاحتجاجات الاجتماعية في الأماكن الأولى

والاستيطان في الوصول إلى مكان مضمون في قائمة مرشحي العمل، وأشارت تقارير إسرائيلية متطابقة إلى أن يحيموفيتش رفضت دعمه كي لا تبدو قائمة الحزب يسارية. كما نفذت هذه الأخيرة خطوات أخرى تدل على أنها تبتعد عن اليسار الصهيوني، وتضع العمل في خانة أحزاب الوسط التي تميل نحو اليمين السياسي، ومنها توقيع اتفاقية فائض أصوات بين العمل وحزب «يش عتيد» الذي لا يخفي زعيمه رغبته في الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو عقب الانتخابات، وذلك بعد أن كان العمل تقليديًا يوقع اتفاقية فائض أصوات مع حزب ميرتس اليساري الصهيوني. وقالت صحيفة «هآرتس» (٢٠١٢/١٢/٤) إن هذه الخطوة تُضاف إلى جهود تبذلها يحيموفيتش، في الأشهر الأخيرة، من أجل التوجه إلى ناخبين يمينيين «ناعمين» في محاولة لإقناعهم بتأييد حزب العمل، وزيادة قوة هذا الحزب في مقابل «الليكود– بيتنا».

قائمة مرشحي حزب الليكود للانتخابات دفعت بهذا الحزب في اتجاه اليمين الأكثر تطرفًا.

وفيما يتعلق بآخر التطورات لدى معسكر اليمين، فقد تمثل أبرزها في أن قائمة مرشحي حزب الليكود للانتخابات التي جرى اختيارها دفعت بهذا الحزب في اتجاه اليمين الأكثر تطرفًا. ورأى محللون أن وصول أعضاء كنيست مثل داني دانون ويأريف ليفين وزئيف إلكين وتسيبي حوتوفيلي إلى الأماكن العشرة الأولى في القائمة، هو تعبير عن المسار الذي مرّ به حزب الليكود خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، ودليل على توجهه التدريجي نحو اليمين المتطرف الذي أدى إلى استبعاد وزراء أساسيين من القائمة، مثل بيني بيغن وميخائيل إيتان ودان مريدور. وبالنسبة إلى نتنياهو كان ثمة من أشار إلى أن ما حدث ليس بالأمر السيء، إذ إنه على عكس الانتخابات الماضية، حيث كان مهمًا له أن يصور الليكود حزبًا وسطيًا في مواجهته مع حزب كاديما، فإن الخريطة السياسية الآن قد تبدلت بصورة كبيرة، وبات الخطر الذي يواجهه هو من جانب أحزاب اليمين التي قد تسلب الليكود عددًا من المقاعد بسبب الشعور بأن رئيسه ضيع فرصة بقبوله اتفاق وقف إطلاق النار بعد عملية «عمود السحاب» العسكرية ضد قطاع غزة. كما أنه في الانتخابات السابقة كان مهمًا بالنسبة إلى نتنياهو الحفاظ على كتلة تستطيع أن تضمن وصوله إلى رئاسة الحكومة، لكن هذه الكتلة تفككت الآن، وأصبح الصراع يدور على من سيكون الحزب الأكبر الذي يستطيع تأليف الحكومة، وهذا هو الهدف من التحالف مع ليبرمان.[٢٠]

رأت عناصر اليمين المتطرف في الليكود أن الحزب من خلال قائمته الجديدة يعكس توجهات الجمهور، ويعبر عن تخليه عن «حل الدولتين».

وفي سياق متصل، رأت عناصر اليمين المتطرف في الليكود أن الحزب من خلال قائمته الجديدة يعكس توجهات الجمهور، ويعبر عن تخليه عن «حل الدولتين»، وعن حقيقة أن هذا الجمهور أصبح «أكثر وعيًا ويقظة». وشددت على أن نتنياهو بحاجة إلى هذا الصعود لليمين المتشدد لمواجهة الضغوط التي تمارس عليه في الداخل والخارج من أجل دفع الحل المذكور قدمًا.[٢١]

٢٠١٢- «عام الانتخابات المبكرة»

كان العام ٢٠١٢ عام «الانتخابات المبكرة» بامتياز، إذ إنه شهد مبادرتين قانونيتين لتقديم موعد الانتخابات:

الأولى، في شهر أيار، لكنها انتهت بإعلان كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب كاديما شاؤول موفاز، في فجر يوم ٨ أيار ٢٠١٢، وبصورة مفاجئة للغاية، أنهما توصلا إلى اتفاق يقضي بانضمام كاديما إلى الحكومة وإقامة حكومة وحدة وطنية تستند إلى ائتلاف قوامه ٩٤ عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضوًا، وذلك في وقت كانت فيه الهيئة العامة للكنيست قد صادقت بالقراءة الأولى على مشروع قانون قدمته كتل الائتلاف الحكومي وينص على حل الكنيست الـ ١٨ وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة إلى يوم ٤ أيلول ٢٠١٢، وباشرت الاستعداد لإقراره بالقراءتين الثانية والثالثة.

والثانية، عقب انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية السالفة جراء انسحاب حزب كاديما من الائتلاف في ١٧ تموز ٢٠١٢، وأسلسًا على خلفية الفشل في تعديل «قانون طال» (الذي يعفي الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية) والذي ألغته المحكمة العليا واعتبرته غير دستوري، والحاجة إلى تمرير مشروع ميزانية الدولة العامة للعام ٢٠١٣. وقد انتهت هذه المبادرة بتحديد يوم ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣ موعدًا لانتخابات الكنيست الـ ١٩.

كان العام ٢٠١٢ عام «الانتخابات المبكرة» بامتياز، إذ إنه شهد مبادرتين قانونيتين لتقديم موعد الانتخابات.

دوافع المبادرة الأولى لتقديم موعد الانتخابات

بالتزامن مع بدء العام الرابع والأخير من ولاية حكومة نتنياهو الثانية، في أوائل نيسان ٢٠١٢، بدا أنها مستقرة جدًا، غير أن الذين توقعوا أن تستكمل ولايتها القانونية حتى خريف ٢٠١٣ كانوا قلائل، وبينهم رئيس الحكومة نفسه. ومع هذا فقد كرّر نتنياهو قبل ذلك، في مناسبتين على الأقل، أنه لا ينوي تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة، وتباهى بإنجازات حكومته ولا سيما في المجالين الاقتصادي والأمني ومنها: سن قانون التعليم الإلزامي المجاني للأطفال من سن ثلاثة أعوام؛ إنشاء «جدار أمني» على طول منطقة الحدود بين إسرائيل ومصر؛ خفض نسبة البطالة؛ شق طرق جديدة ومد مزيد من خطوط السكك الحديدية الرامية إلى وصل مناطق الأطراف بمنطقة الوسط؛ إقامة هيئة خاصة لمكافحة الحرب السيبرانية (في إحدى هاتين المناسبتين اعتبر نتنياهو أن إسرائيل تواجه في الوقت الحالي أربعة تحديات تهدّد أمنها القومي وهي: البرنامج النووي الإيراني، والصواريخ وقذائف الهاون، والحدود المخترقة، والحرب السيبرانية). [٢٢] بيد أن تقديم موعد الانتخابات لم يكن مرهونًا بنية رئيس الحكومة فقط، وإنما أسلسًا كان مرهونًا

بمشكلات عويصة ماثلة أمام حكومته في غضون الفترة القليلة المتبقية لانتهاء ولايتها، وبجوهر تعاطي هذه الحكومة معها.

وهذا ما أكده رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين (ليكود) في سياق مقابلة أدلى بها إلى صحيفة «معاريف» (٢٠١٢/٤/١٢) ورأى خلالها أن نتنياهو يواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية صعبة، فضلاً عن انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني ٢٠١٢ التي تعرقل دفع سياسته إزاء إيران، وأنه يفضل أن تكون هذه الأمور كلها من ورائه وليست ماثلة أمامه، ولذا من المرجح أن يقدّم موعد الانتخابات إلى أيلول ٢٠١٢ بغية الخروج منها بتفويض واضح وقاطع بإدارة شؤون الدولة وفقاً لرؤيته هو. وبذا كشف ريفلين عن نية رئيس الحكومة الخفية التي تتضاد مع ما كان يصرّح به حتى ذلك الوقت، وبناء على ذلك قيل إنه من غير المستبعد أن يكون ثناء نتنياهو على عمل حكومته بمثابة طلقة أولى في حملته الانتخابية، وبخاصة في ظل أجواء منافسة ساخنة بدأت تهب من كل الجهات، بعد انتهاء الانتخابات التمهيدية في جميع الأحزاب، وكان آخرها انتخابات رئاسة كاديما في ٢٧ آذار ٢٠١٢ التي حقق فيها شاؤول موفاز فوزًا كبيرًا على تسيبي ليفني سرعان ما دفعها إلى الاستقالة من الكنيست.

على أعتاب انتهاء العام الثالث من ولاية الحكومة السابقة، أثبت نتنياهو أنه «فنان قدير في الحفاظ على البقاء».

تجدر الإشارة إلى أنه على أعتاب انتهاء العام الثالث من ولاية هذه الحكومة، رأى عدد كبير من المحللين السياسيين في شبه إجماع، كما أشرنا في فصل «المشهد السياسي الداخلي» ضمن التقرير الإستراتيجي السابق، أن نتنياهو أثبت حتى الآن أنه «فنان قدير في الحفاظ على البقاء». وأعاد بعضهم إلى الأذهان أن نتنياهو تعهّد في الخطاب الذي ألقاه في ٣٠ آذار ٢٠٠٩، عشية تقديم حكومته أمام الكنيست، بتحقيق ما يلي: كبح البرنامج النووي الإيراني و«الإرهاب»؛ دفع اتفاق سلام مع الفلسطينيين قدماً؛ توفير أماكن عمل جديدة؛ حل مشكلات العاطلين عن العمل والمسنين والمستضعفين؛ إحداث ثورة في جهاز التربية والتعليم؛ تعزيز قوة الشرطة الإسرائيلية من أجل مكافحة الجريمة؛ إتباع سياسة مساواة بين اليهود والعرب ودمج المواطنين العرب في الاقتصاد الإسرائيلي؛ تعزيز الوحدة الوطنية. وبرأي كبير المحللين السياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنياع فإن نتنياهو اصطدم، فور تسلمه مهمات منصب رئيس الحكومة في إثر ذلك الخطاب، بضغوط وأمور اضطرارية كثيرة كتلك التي يواجهها عادة جميع رؤساء الحكومة في إسرائيل، وعندها أصبح هدف الحفاظ على البقاء يحتل المرتبة الأولى في سلم أولوياته.

وأضاف برنياع: يمكن القول إن نتنياهو أثبت حتى الآن أنه فنان قدير في هذا الشأن، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن حكومته ما زالت تحظى بالاستقرار. في المقابل، فإن

سعيه للحفاظ على بقاء حكومته جعله يتماشى مع أي مناورة سياسية، وبالتالي فإنه يبدو أحياناً يمينياً أكثر من اليمينيين، وحريديًا أكثر من الحريديم، وأحياناً أخرى يبدو علمانيًا أكثر من العلمانيين، وشعبوياً أكثر من أتباع وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، وأكثر حرصاً على تلبية المطالب الاجتماعية من حركات الاحتجاج. ومع أن رئيس الحكومة لم يتعهد في خطابه المذكور أعلاه بتطبيق قانون التعليم الإلزامي المجاني في إسرائيل بدءًا من سنّ ثلاثة أعوام، إلاّ إنه بذل أقصى ما في وسعه كي تصادق الحكومة الإسرائيلية على هذا القانون، وذلك يعود أساساً إلى رغبته في الحؤول دون اندلاع حملة احتجاج اجتماعية ومطلبية أخرى على غرار الحملة التي اندلعت في صيف ٢٠١١، ويعود إلى رغبته في الحفاظ على بقاء الحكومة واستقرارها.[٢٣]

بالنسبة إلى السياسة الخارجية، أكد معظم المحللين أن أهم إخفاقات الحكومة كامن في الجمود المسيطر على العملية السياسية.

وبالنسبة إلى السياسة الخارجية، أكد معظم المحللين أن أهم إخفاقات الحكومة كامن في الجمود المسيطر على العملية السياسية، فقد توقفت المفاوضات مع الفلسطينيين، والانطباع العام هو استحالة حدوث تقدم في الوقت الراهن لأن نتنياهو غير مستعد لدفع «ثمن السلام». في المقابل قد يكون الموضوع الإيراني هو «النجاح» الكبير الذي حققته حكومة نتنياهو؛ إذ تحول هذا الموضوع إلى أحد أهم الموضوعات على جدول الأعمال الدولي، وذلك إلى حد كبير بسبب التقدير أن إسرائيل قد تهاجم إيران، وبسبب الرغبة في منعها من القيام بذلك. لكن في هذه الأثناء حدث ما لم يكن متوقعًا وهو اندلاع موجة احتجاجات اجتماعية في صيف ٢٠١١ لم تعرف إسرائيل مثيلاً لها في السابق، وذلك على الرغم من أنها تعتبر نموذجاً اقتصادياً ناجحاً مقارنة بدول الغرب الغارقة في أزمة اقتصادية حادة. وكان تقرير بنك إسرائيل المركزي بشأن أوضاع إسرائيل الاقتصادية خلال ٢٠١١، أكد أن سياسة الحكومة الاقتصادية – الاجتماعية تسببت بزيادة الفجوات الاجتماعية، وحالت دون حصول المواطنين على الخدمات التي توفرها الدول المتطورة، ولم تساعد الفئات العشرية الدنيا التخلص من الفقر. ولفت التقرير إلى أن حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية في ذلك الصيف كانت ناجمة عن غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار السكن، وعدم تطبيق سياسة عادلة في مجال جباية الضرائب.

قد يكون الموضوع الإيراني هو «النجاح» الكبير الذي حققته حكومة نتنياهو؛ إذ تحول هذا الموضوع إلى أحد أهم الموضوعات على جدول الأعمال الدولي.

وأشير أيضًا إلى أن ثمة عدة مشكلات عويصة من المتوقع أن تكون ماثلة أمام الحكومة في أثناء دورة الكنيست الصيفية، التي كانت بدأت أعمالها في أوائل أيار ٢٠١٢، ومعظمها مرتبط بالسياسة الداخلية وصراعات القوى بين الأحزاب، سواء داخل الائتلاف الحكومي أو خارجه.

ولا بُدّ هنا من الإشارة إلى ثلاث مشكلات منها، بدا آنذاك أنها تشكل أسبابًا كافية لتفكيك الائتلاف الحكومي القائم، والدعوة إلى تقديم الانتخابات:

- أولاً، تعين على رئيس الحكومة أن يعرض على الكنيست صيغة قانون جديد لتسوية **مسألة إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية** الإلزامية في صفوف الجيش الإسرائيلي، وذلك بعد أن قررت المحكمة العليا إلغاء العمل بموجب «قانون طال» الذي نظم هذه المسألة إلى ذلك الحين لدى انتهاء سريان مفعوله في آب ٢٠١٢. ولم يتمكن نتنياهو من بلورة مشروع قانون جديد يرضي شركاءه في الائتلاف الحكومي، سواء الذين يطالبون بالاستمرار في هذا الإعفاء (الأحزاب المتدينة والحريدية)، أو الذين يعارضون ذلك (حزبا «إسرائيل بيتنا» و«عتسماؤوت»).
- ثانيًا، كان من المفترض أن تقدّم الحكومة حتى نهاية العام ٢٠١٢ **مشروعًا جديدًا للميزانية الإسرائيلية العامة للعامين المقبلين**، وكانت هناك مطالبات قوية بأن يتم إمّا تقليص هذه الميزانية بمبلغ يتراوح بين ١٢– ١٥ مليار شيكل لأسباب كثيرة في مقدمها انخفاض مدخولات الدولة من جباية الضرائب، وإمّا رفع ضرائب قائمة وإلغاء عدة إعفاءات ضريبية. ولا شك في أن إقرار ميزانية كهذه قبل نحو عام من الانتخابات العامة، في حال إجرائها في موعدها القانوني المقرّر في تشرين الثاني ٢٠١٣، من شأنه أن يعود بعواقب وخيمة على رئيس الحكومة وعلى حزبه.
- ثالثًا، أثار **احتمال استئناف حملة الاحتجاج الاجتماعية** في صيف ٢٠١٢ قلقاً كبيراً في وقته لدى رئيس الحكومة، ذلك بأن هذه الحملة كان يمكن أن تخدم حزب العمل الإسرائيلي بزعامة عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش التي تتبنى جدول أعمال اقتصاديًا– اجتماعيًا، كما أن الرئيس الجديد لحزب كاديما موفاز أعلن أنه سيوجه كل طاقاته ضد السياسة الاقتصادية للحكومة، بينما آذنت هذه الحركة بولادة الحزب الجديد «يش عتيد» بزعامة الإعلامي يائير لبيد، الذي أكد أنه سيركز أيضًا على جدول الأعمال الاقتصادي– الاجتماعي. وهذا في وقت أظهرت فيه استطلاعات للرأي العام في إسرائيل أجريت في ذلك الوقت أن نحو ٧٠٪ من الإسرائيليين لا يشعرون بأنهم يستطيعون الاعتماد على نتنياهو في المسائل الاقتصادية – الاجتماعية. ورجحت تعليقات كثيرة أن يكون السبب الأهم الذي حفز نتنياهو على الإقدام على خطوة تقديم موعد الانتخابات العامة عائدًا إلى حقيقة أن إدخال البلد في خضم حملة انتخابية من شأنه أن يمنع استئناف حملة الاحتجاج الاجتماعية في الصيف، والتي توقع كثيرون أن تكون أشد وأوسع نطاقًا من الحملة التي شهدتها إسرائيل

من قبل، فضلاً عن أسباب أخرى مرتبطة بوضعه السياسي الجيد، وبارتفاع شعبية حزب الليكود الذي يتزعمه كما بينت ذلك آخر استطلاعات الرأي العام.

وفيما يختص بشركاء نتنياهو من اليمين المتطرف في الليكود والائتلاف أشير إلى أن حكومته ربما تستطيع أن تدرج موضوع المستوطنات في إطار نجاحاتها الكبرى، إذ لم تتم أية عملية إخلاء لمواقع استيطانية، في الوقت الذي تتواصل فيه أعمال البناء في المناطق المحتلة بشكل يتعارض مع ما يطالب العالم إسرائيل به. غير أن أفيغدور ليبرمان نجح في إفساد متعة نتنياهو في احتفاله بإنجازات حكومته لدى دخولها عامها الرابع، وذلك عندما هاجم الطريقة التي عالجت فيها هذه الحكومة قضية احتلال مستوطنين يهود منزلاً فلسطينيًا مهجورًا في الخليل، واصفاً إخلاء هؤلاء بـ «الخطأ الحكومي الخطر». ولقد كان المستهدف المباشر في الهجوم الذي شنه زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» هو، في الدرجة الأولى، وزير الدفاع إيهود باراك، وفي الدرجة الثانية رئيس الحكومة نتنياهو. إلاّ إن ليبرمان كان يوجه كلامه أيضًا بصورة أساسية إلى ناخبي حزبه الذين منحوه ١٥ مقعدًا في انتخابات ٢٠٠٩، وسمحوا له بأن يصبح وزيراً للخارجية وشريكاً كبيراً في الإئتلاف الحكومي، وهم ما زالوا يمنحونه دعمهم وفق ما تظهر استطلاعات الرأي العام. وهذا الجمهور هو جمهور يميني، قومي، يحب الشخصية الصلبة لدى ليبرمان الذي لا يتوانى عن مهاجمة باراك، ويتمسك بمبادئه، ولا يتردد في الدخول في مواجهة مع نتنياهو دفاعاً عن مصالح هذا الجمهور، مثل المطالبة بخفض قيمة الإيجارات والمساواة في تحمل الأعباء والقانون المدني. وفي خضم ذلك كله جرى التأكيد أنه لا يبدو في المرحلة الحالية أن ليبرمان ينوي إسقاط الحكومة، لكن لا أحد يستطيع أن يضمن عدم حدوث ذلك بعد عدة أشهر. وعلى الرغم من أن التهديد الذي أطلقه ليبرمان سبق أن أطلقه أكثر من مرة خلال الأعوام الثلاثة الفائتة، فإن لهذا الأخير صدى مختلفًا، ولا سيما أنه يأتي في مطلع العام الرابع للحكومة، ولأن نتنياهو شخصيًا ليس متأكدًا من أن حكومته قادرة على إنهاء ولايتها بسلام في ظل أجواء الانتخابات التي بدأت تهب من كل الجهات، من قضية إخلاء بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية، أو قضية إخلاء أحد أحياء مستوطنة بيت إيل (غفعات هأولبانا) تنفيذًا لقرارين صادرين عن المحكمة العليا في هذا الشأن، إلى احتلال المنزل في الخليل، وحتى «قانون طال»، إذ تشكل جميع هذه القضايا أسبابًا كافية لحل الائتلاف الحكومي القائم، والدعوة إلى تقديم الانتخابات.

تستطيع حكومة نتنياهو أن تدرج موضوع المستوطنات في إطار نجاحاتها الكبرى، إذ لم تتم أية عملية إخلاء لمواقع استيطانية، في الوقت الذي تتواصل فيه أعمال البناء في المناطق المحتلة.

حكومة نتنياهو- موفاز وأسباب قصر أجلها

كما ذكرنا أعلاه، فإنه في اللحظة التي تم فيها البدء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم موعد الانتخابات إلى أيلول ٢٠١٢، ظهر أن التحالف بين نتنياهو وموفاز يخدم المصالح الخاصة لكل منهما، ذلك بأن هذا الأخير يرى يوماً بعد يوم أن شعبية كاديما آخذة في التراجع وفقاً لما تبينه استطلاعات الرأي العام، بينما يرى نتنياهو أن ائتلافه الحكومي آيل للانهيار ولا بد من تعزيزه بقوة جديدة.

كان وزير الدفاع الإسرائيلي باراك يعتبر الراغب الأكبر في عدم تقديم موعد الانتخابات

ولفتت تقديرات متطابقة إلى أن خطوة عدم تقديم موعد الانتخابات من شأنها أن تمنح موفاز فرصة كي يحاول زيادة شعبيته وشعبية حزبه. وعلى الرغم من أن موافقته على المشاركة في الحكومة تشكل تراجعاً عن التعهدات التي قطعها بعدم الانضمام إلى حكومة نتنياهو، والتي كررها أكثر من مرة منذ انتخابه رئيسًا لكاديما، لكن في حال ساهمت خطوته هذه في إقرار قانون تجنيد الحريديم، وفي تغيير طريقة الحكم في إسرائيل، يكون قد حقق إنجازات سياسية، إضافة إلى دفاعه عن بقائه السياسي.

كما لفتت إلى أن نتنياهو توصل أيضاً إلى قرار يقضي بعدم الحاجة إلى تقديم موعد الانتخابات، وذلك في إثر حدثين مهمين:

- أولاً، المعارضة التي واجهها في يوم ٦ أيار ٢٠١٢ في مؤتمر الليكود إزاء اقتراح انتخابه لتولي منصب رئيس المؤتمر من خلال التصويت العلني. وعلى ما يبدو فإنه أدرك بعد انفضاض مؤتمر الليكود، المسؤول عن تشكيل قائمة الحزب الانتخابية، أن المؤتمر سيؤلف قائمة تضم أعضاء كنيست من الجناح اليميني المتطرف، ولذا فضل التحالف مع كاديما وعدم تقديم موعد الانتخابات، وهما خطوتان من شأنهما أن تتيحا إمكان استكمال الولاية القانونية لحكومته حتى تشرين الثاني ٢٠١٣، وفي هذه الأثناء يمكنه أن يعمل بهدوء على تقليص نفوذ اليمين المتطرف داخل صفوف الليكود؛
- ثانياً، القرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا يوم ٧ أيار ٢٠١٢ بشأن حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل والذي طالب الحكومة بتنفيذ قرار المحكمة السابق القاضي بإخلاء هذا الحي حتى الأول من تموز ٢٠١٢ بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

لفتت تقديرات متطابقة إلى أن خطوة عدم تقديم موعد الانتخابات من شأنها أن تمنح موفاز فرصة كي يحاول زيادة شعبيته وشعبية حزبه.

وأشارت عدة تحليلات إلى أن وزير الدفاع الإسرائيلي باراك يعتبر الراغب الأكبر في عدم تقديم موعد الانتخابات، وذلك بسبب خشيته من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى اختفاء حزبه (عتسماؤوت) من الخريطة السياسية الإسرائيلية كليًا، كما أنه كان أيضاً الراغب

الأكبر في ضم كاديما إلى الائتلاف الحكومي.

وثمة سبب مهم آخر دفع نتنياهو إلى تأليف حكومة وحدة وطنية، وهو توقع أحد الاستطلاعات الخاصة أن ينخفض عدد المقاعد التي سيحصل عليها حزب الليكود في حال تقديم موعد الانتخابات إلى ٢٤ مقعداً، وأن يحصل حزب «يش عتيد» على ١٧ مقعداً، وهذا يعني تعزّز احتمال ألا تكون الحكومة المقبلة برئاسة الليكود. وداعب نتنياهو أمل بأن تتراجع شعبية لبيد إلى حين إجراء الانتخابات المقبلة في موعدها القانوني بعد عام ونصف العام من ذلك الوقت. [٢٤]

سبب مهم آخر دفع نتنياهو إلى تأليف حكومة وحدة وطنية، وهو توقع أحد الاستطلاعات الخاصة أن ينخفض عدد المقاعد التي سيحصل عليها حزب الليكود في حال تقديم موعد الانتخابات إلى ٢٤ مقعداً.

وأدى نجاح نتنياهو في تأليف حكومة وحدة مع خصمه إلى تخصيص مجلة «تايم» الأميركية موضوع غلاف عددها الصادر في ١٧ أيار ٢٠١٢ له تحت العنوان «كينغ بيبي» [«بيبي» هو اسم التحبب لنتنياهو]، وتوقعت أن يكون صاحب الولاية الأطول في تاريخ رؤساء الحكومة في إسرائيل منذ دافيد بن- غوريون أول رئيس حكومة.

في المقابل، شدّد معظم المحللين على أن انسحاب كاديما من حكومة نتنياهو بعد سبعين يومًا من انضمامه إليها وتأليف حكومة وحدة وطنية، يشكل في العمق دليلا على الإخفاق التام في إبعاد نتنياهو عن شركائه الطبيعيين، وهم الحريديم واليمين المتطرف، وفي إبعاده عن أيديولوجيته اليمينية.

كما يتفق هؤلاء المحللون على أنه حتى مع وجود كاديما في الائتلاف، استمرت الحكومة في مساعيها الرامية إلى شرعنة «البؤر الاستيطانية غير القانونية» في الضفة الغربية، وإلى تعزيز مكانة مدينة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى تحويل «المركز الجامعي» في مستوطنة أرئيل إلى جامعة إسرائيلية ثامنة.

وعلى حد قول المحلل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» شمعون شيفر فإن سياسة حكومة نتنياهو إزاء المستوطنين تعتبر جيدة للغاية، ومنذ أن انتهت «عملية تجميد أعمال البناء في المستوطنات لفترة عشرة أشهر» (أي في أيلول ٢٠١١) بادرت هذه الحكومة إلى بناء ألوف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، ولم يقدم رئيس الحكومة أي تنازل سياسي إلى الفلسطينيين. [٢٥]

استمرت الحكومة في مساعيها الرامية إلى شرعنة «البؤر الاستيطانية غير القانونية» في الضفة الغربية، وإلى تعزيز مكانة مدينة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى تحويل «المركز الجامعي» في مستوطنة أرئيل إلى جامعة إسرائيلية ثامنة.

وبرأيه يمكن القول إنه في ظل هذه الحكومة لفظ «حل الدولتين» أنفاسه الأخيرة من الناحية العملية، ولم يعد في الإمكان تقسيم الضفة الغربية بحيث تبقى للفلسطينيين أراض تتيح لهم إمكان إقامة دولة ذات تواصل جغرافي عليها.

وغداة انسحاب كاديما قال رئيس هذا الحزب موفاز، في سياق مقابلة مطولة أدلى بها إلى صحيفة «معاريف» (٢٠١٢/٧/٢٠)، إن هذا القرار اتخذ بعد أن تم التأكد من أنه لا يمكن إحداث أي تغييرات تاريخية من خلال هذه الحكومة. وأكد أن نتنياهو لا يملك القدرة

على اتخاذ قرارات مصيرية، وأنه ينقض وعوده والتزاماته.

وكان نتنياهو قد أشار، في اجتماع الحكومة الإسرائيلية الذي عقد يوم ١٣ أيار ٢٠١٢، إلى أنه خلال المحادثات التي جرت بينه وبين رئيس كاديما بشأن انضمام هذا الحزب إلى الحكومة وتأليف حكومة وحدة وطنية، جرى تحديد أربعة أهداف رئيسة لحكومة الوحدة هي التالية: تعديل «قانون طال»، وتغيير طريقة الحكم، وتمرير مشروع ميزانية الدولة العامة، ودفع عملية السلام مع الفلسطينيين إلى الأمام.[٢٦] ولم يحدث أي تقدّم جوهري في مجال دفع هذه الأهداف.[٢٧]

أشار كاديما إلى أن سبب انسحابه من الحكومة يعود إلى عدم التوصل إلى أي اتفاق بين الحزبين بشأن قانون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع

مع ذلك، أشار كاديما إلى أن سبب انسحابه من الحكومة يعود إلى عدم التوصل إلى أي اتفاق بين الحزبين بشأن قانون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، والذي كان من المفترض أن يحل محل قانون التجنيد القديم، ومحل «قانون طال»، وذلك قبل نهاية تموز، أي عشية اليوم الذي ينتهي فيه سريان مفعول «قانون طال» وفقاً للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا والقاضي بإلغائه بدءاً من الأول من آب. وأعلن رئيس كاديما موفاز أن رئيس الحكومة رفض أن يتوصل إلى أي اتفاق بشأن توصيات لجنة بلسنر (اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، التي أقيمت عقب تأليف حكومة الوحدة الوطنية ووقف على رأسها عضو الكنيست يوحنان بلسنر من كاديما)، وفضل أن يحافظ على تحالفه مع الحريديم واليمين المتطرف. وأضاف: «إن نتنياهو كان راغبًا في التوصل إلى قانون طال ٢، ولا يمكننا أن نتيح له إمكان تحقيق ذلك». كما أكد رئيس كاديما أنه عندما قرّر الانضمام إلى حكومة نتنياهو وتأليف حكومة وحدة وطنية «راوده الأمل بأن يتعالى رئيس الحكومة على مصالحه الحزبية الضيقة وأن يفي بكل ما التزم به، غير أنه اختار أن يراوح في مكانه وألا يتقدّم إلى الأمام، وقد رفض أن يتخذ أي قرار حاسم بشأن توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، وفضل أن يقف إلى جانب المتهربين من هذه الخدمة لا إلى جانب الذين يؤدونها».[٢٨]

صادقت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها المنعقد يوم ١٧ حزيران ٢٠١٢ على اقتراح تقدّم به نتنياهو، وينص على تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق المحتلة.

وبخصوص سياسة حكومة نتنياهو الداعمة للاستيطان، التي جرى التنويه بها أعلاه، لا بُد من أن نشير أيضًا إلى ما يلي:

أولاً- صادقت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها المنعقد يوم ١٧ حزيران ٢٠١٢ على اقتراح تقدّم به نتنياهو، وينص على تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق المحتلة. وعارض الاقتراح أربعة وزراء بينهم القائم بأعمال رئيس الحكومة في ذلك الوقت شاؤول موفاز، ووزير الدفاع إيهود باراك. وقال هذا الأخير إنه قرر أن يعارض تشكيل هذه اللجنة بحجة أن معظم أعضائها من اليمين، بينما قال موفاز إنه يعارض تشكيلها لاعتقاده أنه لا لزوم لها، وأن الأوضاع السياسية الحالية تلزم إسرائيل

بالمحافظة على القانون وعدم سلب أي أراض فلسطينية خاصة في المناطق المحتلة. وكان بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة قد أشار إلى أن هذه اللجنة ستتمتع بصلاحية «بلورة سياسة الحكومة بشأن البناء غير المنظم على أراضي الدولة وعلى أرضٍ خاصة في تلك المناطق. وفي هذا السياق ستُمنح صلاحية اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا مبدئية يتم رفعها إلى الهيئات القضائية. وستحظى قرارات هذه اللجنة بنفس المكانة التي تحظى بها قرارات حكومية ولا يستطيع الوزراء أن يقدموا أي استئناف عليها». وأعلن رئيس الحكومة نيته تشكيل هذه اللجنة، عشية التصويت في الكنيست على مشروع قانون خاص ينص على شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية، والذي سمّي «قانون التسوية»، في محاولة منه لتجنيد وزراء اليمين في الحكومة للتصويت ضد مشروع القانون، هذا الذي جاء في إثر اضطرار الحكومة إلى تنفيذ قرار المحكمة الإسرائيلية العليا القاضي بإخلاء البؤرة الاستيطانية «غفعات هأولبانا» في مستوطنة بيت إيل، بسبب إقامتها على أراض فلسطينية خاصة. [٢٩]

أوصت اللجنة الخاصة والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية بأثر رجعي

ثانيًا- أوصت اللجنة الخاصة التي عينها رئيس الحكومة نتنياهو وكلفها بدراسة وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة، والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع هذه البؤر في الضفة الغربية بأثر رجعي، حتى من دون اتخاذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، وقالت إن الادعاء أن إسرائيل هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه.

كما أوصت اللجنة نفسها بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة بصورة جذرية، وبإلغاء سلسلة طويلة من القوانين والقرارات الصادرة عن المحكمة العليا والنيابة العامة، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام إمكان «تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية)».

وقد قدمت هذه اللجنة توصياتها إلى رئيس الحكومة في أواخر حزيران ٢٠١٢، وجرى نشرها على الملأ يوم ٩ تموز ٢٠١٢. كما جرى نقلها إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين الذي قيل إنه يملك صلاحية قبولها أو رفضها.

أوصت لجنة ليفي بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة بصورة جذرية بهدف إتاحة المجال أمام إمكان «تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية)».

وأعرب رئيس الحكومة في بيان خاص صادر عن ديوانه عن تقديره للعمل الذي قام به القاضي ليفي والذين عملوا معه، واصفًا إياه بأنه «عمل جاد وهادئ». وأضاف أنه سيرفع توصيات اللجنة إلى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان التي شكلها مؤخراً لاتخاذ قرار بشأنها. وقال نتنياهو إن تقرير «لجنة إدموند ليفي» يتطرق إلى مسألة شرعية مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بناء على وقائع وقضايا كثيرة، ويجب دراسته بصورة جادة.

وطالب عدد من أعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينية بأن تتبنى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان توصيات هذه اللجنة. وقالت عضو الكنيست تسيبي حوتوفيلي (ليكود) إنها بدأت بجمع تواقيع أعضاء كنيست على مشروع قانون جديد ينص على تبني هذه التوصيات والبدء بتطبيقها فورًا.[٣٠]

وقد أقيمت هذه اللجنة عقب ممارسة المستوطنين ضغوطًا كبيرة على الحكومة لبلورة تقرير قانوني مضاد لتقرير قانوني سبق أن وضعته المحامية طاليا ساسون التي كانت تشغل منصباً رفيع المستوى في النيابة الإسرائيلية العامة في العام ٢٠٠٥، بتكليف من رئيس الحكومة في ذلك الوقت أريئيل شارون، وأشارت فيه إلى وجود أكثر من ١٢٠ بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، وتعهد شارون وخليفته إيهود أولمرت بتفكيكها، من دون أن يفيا بتعهدهما.

وتوقعت مصادر قانونية رفيعة المستوى بأن يرفض المستشار القانوني للحكومة توصيات «لجنة إدموند ليفي»، كونها تتناقض مع مواقف المحكمة الإسرائيلية العليا التي تعتبر الضفة الغربية منطقة خاضعة للاحتلال، كما أنها تتناقض مع مواقف النيابة الإسرائيلية العامة التي طرحت أمام المحكمة العليا طوال الأعوام الفائتة. وقال أحد هذه المصادر لصحيفة «هآرتس» (٢٠١٢/٧/١٠) إن توصيات اللجنة من شأنها في حال قبولها أن تورط إسرائيل في الساحة الدولية، وأن تؤدي إلى مزيد من العزلة المفروضة عليها. وأضاف أن هناك إجماعاً في المحافل القانونية الدولية على أن منطقة الضفة الغربية هي منطقة محتلة، وهذا ما أكدته أيضًا محكمة العدل الدولية في لاهاي. وشنت المحامية طاليا ساسون هجومًا حادًا على توصيات «لجنة إدموند ليفي» وأكدت أن قبولها سيضع إسرائيل في مواجهة خطرة مع العالم كله.

وبيّنت استطلاعات الرأي العام التي أجريت في إسرائيل بعد انسحاب كاديما من الحكومة أن الليكود بزعامة نتنياهو سيحافظ على قوته بهذا القدر أو ذاك، وأن «العمل» بزعامة شيلي يحيموفيتش سيزيد من قوته ويصبح الحزب الثاني من حيث عدد أعضائه في الكنيست، وأن كاديما بزعامة موفاز سيهبط من ٢٨ مقعدًا في الكنيست الحالي إلى ٧ مقاعد، وأن المقاعد التي سيخسرها سوف تذهب إلى كل من حزب العمل، وحزب «يش عتيد» الجديد بزعامة لبيد الذي سيحصل على عدد مقاعد يتراوح بين ١١– ١٣ مقعدًا.

ووفقًا لهذه الاستطلاعات، فإن أغلبية الإسرائيليين ما زالت تعتقد أن رئيس الحكومة الحالية ورئيس حزب الليكود نتنياهو هو الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة حتى في حال عودة رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت إلى منافسته، في حال

توقعت مصادر قانونية رفيعة المستوى بأن يرفض المستشار القانوني للحكومة توصيات «لجنة إدموند ليفي».

إن توصيات اللجنة من شأنها في حال قبولها أن تورط إسرائيل في الساحة الدولية، وأن تؤدي إلى مزيد من العزلة المفروضة عليها.

تبرئة ساحته من التهم الجنائية التي يُحاكم بسببها، كما أن تكتل الأحزاب اليمينية والحريدية واليمينية المتطرفة سيحتل أكثر من نصف مقاعد الكنيست الـ ١٢٠.[٣١]

وكان هذا يعني أن أحد مظاهر معركة الانتخابات المقبلة سوف يتمثل في ما يمكن اعتباره استمرار لهاث أعداد غفيرة من الناخبين في إسرائيل وراء سراب الوسط كبديل من اليمين المستحكم، وهو لهاث يسم طابع الانتخابات الإسرائيلية العامة في الأعوام الأخيرة، كما سلفت الإشارة.

إجمال

استعرض الفصل، بصورة رئيسة، نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في نهاية ولاية حكومة أخرى برئاسة زعيم الليكود واليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وأهم الأسباب التي أدت إلى تقصير أجل هذه الحكومة على الرغم من أنها بدت باعتبارها الحكومة الأكثر استقرارًا في الأعوام الأخيرة.

كما تطرّق إلى أهم الدلالات التي تحيل إليها هذه النتائج، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة التي من المتوقع أن تنتهجها الحكومة الجديدة في المستقبل، على المستويين الداخلي والخارجي.

ولعل أهم هذه الدلالات هي تلك التي تنبئ باحتمال أن يكون نتنياهو رئيس حكومة ضعيفًا، سواء داخل الائتلاف الذي سيشكله، أو داخل حزبه نظرًا إلى تحميله المسؤولية عن الخسارة التي مُني بها، على الرغم من عقده تحالفًا مع حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان.

وتتوقع تحليلات كثيرة بأن نتنياهو، الذي وُصف قبل أقل من عام واحد بأنه «ملك إسرائيل»، قد وصل إلى نهاية طريقه، وبأنه لن يكون مسيطرًا على الحكومة الجديدة، وبأن كلا من رئيس حزب «يش عتيد» يائير لبيد، ورئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، سيقرران سياسة إسرائيل في المستقبل، ويملكان قرار تنحية نتنياهو في أول فرصة قد تسنح لهما.[٣٢]

وثمة دلالة أخرى، هي أنه في ضوء القضايا التي دارت عليها المعركة الانتخابية، من غير المتوقع أن تحدث تغيرات ذات مغزى في مقاربة الحكومة الجديدة إزاء السياسة الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

وتؤكد آخر التصريحات التي أدلى بها نتنياهو بعد الانتخابات، وعقب تكليفه بتأليف الحكومة المقبلة، أن تقديراته للوضع والسياسة المترتبة على ذلك لم تتغيّر، وأنه ما زال

تتوقع تحليلات كثيرة بأن نتنياهو، الذي وُصف قبل أقل من عام واحد بأنه «ملك إسرائيل»، قد وصل إلى نهاية طريقه، وبأنه لن يكون مسيطرًا على الحكومة الجديدة، وبأن كلا من رئيس حزب «يش عتيد» يائير لبيد، ورئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، سيقرران سياسة إسرائيل في المستقبل.

يعتقد، كما كان قبل الانتخابات، أن إسرائيل عرضة لخطر متزايد بسبب تفكك الدول المجاورة وسقوطها في أيدي الحركات الإسلامية. وهو كان، ولا يزال، مقتنعًا بأن كل أرض ستنسحب منها إسرائيل ستتحول إلى «قاعدة للإرهاب الإيراني»، وما زال يعتبر أن وقف المشروع النووي الإيراني قبل التوصل إلى صنع القنبلة، هو مهمة تاريخية.

بناء على ذلك، فإن الاحتمال الأقوى هو أن تجري محاولات لإحداث تغيرات ذات مغزى على صعيد السياسة الداخلية، وبخاصة في كل ما يتعلق بالنهج الاقتصادي– الاجتماعي، وواقع العلاقات بين العلمانيين والمتدينين– القوميين وبين الحريديم.

مع ذلك، لا بُد من أن نؤكد ما سبق أن أشرنا إليه في التقارير السابقة، وهو أن موضوع السياسة الخارجية غير مرهون برغبة إسرائيل فقط.

الهوامش

١ راجع تحليلا لنتائج الانتخابات لدى الفلسطينيين في إسرائيل في فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» ضمن هذا التقرير.
٢ يهودا بن مئير: دلالات وخلاصات أولية حول الانتخابات الإسرائيلية، «**مباط عال**»، معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، العدد ٣٩٨، ٢٠١٣/١/٢٧.
٣ المصدر السابق.
٤ عمير فوكس (باحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»): اليمين الليبرالي هو المنتصر في الانتخابات، **هآرتس**، ٢٠١٣/١/٣٠.
٥ موقع «يش عتيد» الإلكتروني على الشبكة.
٦ «**هآرتس**»، ٢٠١٣/١/٢٥.
٧ درور إيدار، «**يسرائيل هيوم**»، ٢٠١٣/١/٢٥.
٨ المصدر السابق.
٩ إسحق بن يسرائيل، «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٣/٣/٧.
١٠ يوسي فيرتر، «**هآرتس**»، ٢٠١٣/١/٢٣.
١١ مردخاي غيلات، «**يسرائيل هيوم**»، ٢٠١٣/١/٢٣.
١٢ يوسي فيرتر، مصدر سبق ذكره.
١٣ داني غوتفاين، «**المشهد الإسرائيلي**»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠١٣/٢/٥.
١٤ عوفر كينغ: انتخابات ٢٠١٣– تحليل أولي للكنيست الجديد، موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على الشبكة.
١٥ البروفسور إفرايم ياعر والبروفسور تمار هيرمان: **مؤشر السلام- كانون الثاني ٢٠١٣**، موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على الشبكة.
١٦ مئير داغان: نافذة فرص تاريخية لتغيير أسلوب الحكم، موقع «**يديعوت أحرونوت**» الإلكتروني على الشبكة، ٢٠١٣/٢/٢٦.
١٧ «**معاريف**»، ٢٠١٣/٢/١٢.
١٨ «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٣/٢/١٠.
١٩ ناحوم برنياع، «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٢/١١/٢٨.
٢٠ موتي توخفيلد: «قائمة مرشحي الليكود لانتخابات الكنيست– أكثر يمينية وشبابًا»، «**يسرائيل هيوم**»، ٢٠١٢/١١/٢٧.
٢١ «**يسرائيل هيوم**»، ٢٠١٢/١١/٢٨.
٢٢ موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية الإلكتروني على الشبكة.
٢٣ «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٢/١/٩.
٢٤ «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٢/٥/١١.
٢٥ «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٢/٦/٧.
٢٦ «**معاريف**»، ٢٠١٣/٥/١٥.
٢٧ راجع أداء حكومة نتنياهو– موفاز فيما يتعلق بـ «مفاوضات السلام» في الفصل الخاص بمشهد العلاقات الإسرائيلية– الفلسطينية في هذا التقرير.
٢٨ «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٢/٧/١٨.
٢٩ «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٢/٦/١٨.
٣٠ «**هآرتس**»، ٢٠١٢/٧/١٠.
٣١ «**معاريف**»، ٢٠١٢/٧/٢٠؛ «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٢/٧/٢٠.
٣٢ «**هآرتس**»، ٢٠١٣/٣/٧.